

دراسة اقتصادية قياسية لأثر الاقتطاعات الضريبية والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر

أ. جوادي علي *

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس الاقتطاعات الضريبية والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، ولتحقيق هدف البحث تم تقييم السياسة الجبائية والإنفاقية في ظل التحديات المحلية والدولية كما تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ، ويثبت الدراسة أن النمو الاقتصادي في الجزائر يعتمد على الجباية البترولية ونفقات التجهيز في الأجل الطويل وبدرجة أكبر على الجباية البترولية، أما في الأجل القصير فإنه يعتمد على النفقات التجهيز أكثر من الجباية، أما الجباية العادية ونفقات التسيير فلا يؤثران على النمو الاقتصادي سواء في الأجل الطويل أو القصير.

الكلمات المفتاحية: نفقات التسيير والتجهيز، الاقتطاع الضريبي، الجباية العادية والبترولية، النمو الاقتصادي، نموذج شعاع تصحيح الأخطاء

Abstract:

The objectif of this study is to analyse and examine the impact of Tax deductions and expenditures public on economic growth in Algeria, To conduct this study, we evaluated the fiscal and Budgetary policy in the light of national and international challenges by using the error correction model to estimate and determine the relationship between the variables. The study confirms that long-term economic growth in Algeria depends on Petroleum tax and more than equipment expenditures, while in the short term, economic growth depends on equipment spending more than the fiscal. The study also shows that ordinary taxation and Current expenditures do not contribute to economic growth either long or short term.

* أستاذ مساعد - أ- جامعة آسلي محمد أولحاج- البويرة.

Keywords: Current and equipment expenditures, Tax deductions, ordinary and Petroleum taxation, economic growth, error correction model

مقدمة:

نظرا للتطورات التي يشهدها المحيط الاقتصادي على المستوى الدولي، وفي ظل التغيرات الاقتصادية التي مسّت المستوى الكلي للاقتصادات العالمية وخاصة النامية، ظهرت فكرة تكوين نظريات للجباية والإنفاق الحكومي، نظريات اختصت في إيجاد أساليب لمختلف نماذج النمو الاقتصادي انطلاقا من مبدأ الحضور الفعلي للدولة، ودورها في استقرار القوانين والقرارات المنظمة للنشاط الاقتصادي والإطار العام للسياسة الاقتصادية الدولية.

وتعتبر الاقتطاعات الضريبية¹ والإنفاق الحكومي إحدى أدوات السياسة المالية التي تلعب دورا أساسيا ومهما في البرامج التي تضعها الدول بهدف تحقيق الإصلاح الاقتصادي، والأهم من هذا هو استهداف معدل النمو الاقتصادي، الذي يعتبر الشغل الشاغل لجميع دول العالم المتقدمة منها والنامية.

الإشكالية: ما هو أثر الاقتطاعات الضريبية والإنفاق الحكومي على أداء النمو الاقتصادي في الجزائر؟

وحتى نتمكن من الإحاطة بكل جوانب البحث فقد ارتأينا تقسيم التساؤل الرئيسي إلى أسئلة فرعية يمكن صياغتها كما يلي:

❖ هل للسياسة الجبائية والإنفاق الحكومي أثر إيجابي أم سلبي على النمو الاقتصادي؟

❖ ما مدى قدرة النظام الضريبي في التأثير على النمو الاقتصادي؟

❖ هل للإصلاحات المطبقة في الجزائر أثر على النمو الاقتصادي، ومن ثم فعالية السياسة الجبائية والإنفاقية؟

الفرضيات: في إطار معالجتنا للإشكالية الرئيسية وللأسئلة الفرعية سنختبر مدى صحة الفرضيات التالية:

❖ تؤثر الاقتطاعات الضريبية والإنفاق الحكومي على أداء النشاط الاقتصادي في الجزائر.

❖ النظام الجبائي بالرغم من إصلاحه مازال يفتقد إلى كثير من مقومات الكفاءة والفعالية، مما يفقد السياسة الجبائية فعاليتها وتأثيرها على النمو الاقتصادي.

¹ نقصد بالاقتطاعات الضريبية الإيرادات الضريبية والمكتونة في كل من الجباية العادية والجباية البترولية، والتي تكون محل دراستنا طوال هذا البحث.

❖ التحكم في الإنفاق الحكومي يعتمد على السياسة الحكومية أما التحكم في الإيرادات الجبائية فيخضع الجزء الأكبر منه (الجبائية البترولية) إلى الأسواق الدولية.

أولاً: مفاهيم حول الاقتطاع الضريبي والإنفاق الحكومي

1- تعريف الاقتطاع الضريبي:

يمكن تعريف الاقتطاع الضريبي بأنه عبارة عن " فريضة نقدية يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة أو إلى إحدى الهيئات العامة المحلية بصفة نهائية، مساهمة منه في تحميل التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة"¹.

2- فعالية النظام الضريبي وعوائقه

قبل التطرق إلى فعالية النظام الضريبي يجب أن نعرف النظام الضريبي حيث يتضمن هذا الأخير مفهومين أحدهما ضيق يتمثل في مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاقتطاع الضريبي في مراحله المتتالية من التشريع إلى الربط إلى التحصيل، وثانيهما واسع يتمثل في كافة العناصر الديموقراطية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكمها معاً وتفاعلها مع بعضها البعض إلى كيان ضريبي معين، وفي هذا المعنى الواسع يصبح النظام الضريبي في الواقع صياغة وترجمة عملية للسياسة الضريبية في المجتمع من أجل تحقيق أهدافها².

يقصد بفعالية النظام الضريبي مدى قدرته على تحقيق أهدافه بشكل متوازن حيث من الممكن أن تتعارض تلك الأهداف فيما بينها، فالهدف المالي قد يتعارض مع الهدف الاقتصادي نتيجة تدعيم الدولة لبعض القطاعات من خلال إعفاؤها كلياً أو جزئياً من الضريبة، كما قد يتعارض الجانب المالي مع الهدف الاجتماعي³.

3- تعريف الإنفاق الحكومي:

يمكن تعريف النفقة العامة على أنها "مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام"، ويتبين من هذا التعريف أن النفقة العامة تشتمل على ثلاثة عناصر هي:

¹ عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شبيحة، مقدمة في الاقتصاد العام، المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر 1998، ص 195.

² المراسي السيد الحجازي، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية سوريا 2001، ص 6.

³ ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2002، ص: 111.

- النفقة العامة مبلغ نقدي: تقوم الدولة وغيرها من الأشخاص العموميون بإئفاق مبالغ نقدية ثمنا لما تحتاج من سلع وخدمات لازمة لتسيير المرافق العامة، و ثمنا لرؤوس الأموال التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، وأيضاً منح المساعدات المختلفة اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها.

- النفقة العامة يقوم بها شخص عام (أي صدور النفقة عن هيئة عامة): ويدخل في عداد النفقات العامة تلك النفقات التي يقوم بها الأشخاص المعنويون وهم أشخاص القانون العام، وتمثل في الدولة على اختلاف أنظمتها.

- النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام: يستند هذا العنصر على سنيين أولهما تحقيق نفع عام يتمثل في إشباع حاجة عامة، أما السند الثاني يتمثل في مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة.

ثانياً: تحليل وتقييم الاقطاع الضريبي والائفاق الحكومي

1- تطور السياسة الضريبية في الجزائر

1-1 الإيرادات العامة للدولة: تتكون الإيرادات العامة لميزانية الدولة من الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية.

1-1-1 الإيرادات الضريبية: تتمثل الإيرادات الضريبية في كل من الجباية العادية والجباية البترولية، حيث تكون الجباية العادية من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة.

- الضرائب المباشرة: تتضمن الضرائب المباشرة الضرائب التي تستهدف الدخل والمتمثلة أساساً في الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، كما تتضمن أيضاً حقوق التسجيل والطابع.

- الضرائب غير المباشرة: وتضم الرسم على القيمة المضافة، الضرائب غير مباشرة على منتجات معينة، كالرسوم استهلاك منتجات الكحول مثلاً، بالإضافة إلى الرسم الداخلي على الاستهلاك الخاص بمنتجات التبغ والكبريت، والرسوم الجمركية. أما بالنسبة للجباية البترولية فتضم الإتاوات والضرائب على النتائج.

1-1-2 الإيرادات غير الضريبية: وتشمل المكونات التالية: إيرادات أملاك الدولة (الدومين العام)، والتي تتمثل في حصيلة استغلال، أو تأجير أو بيع أملاك الدولة كالإتاوات المحصلة من الشركات والأشخاص الذين يستغلون المناجم والمحاجر التي تعود ملكيتها للدولة، وكذا المكافآت التي تحصل عليها الدولة من جراء تخصيص المباني العامة لصالح البريد والمواصلات.

1-2-1 السياسة الضريبية والإصلاحات

لقد لجأت الجزائر إلى الإصلاح الضريبي نظرا لوجود أسباب تدفعها لذلك، وأهداف تسعى إلى تحقيقها، لكن قبل ذلك سوف نتطرق أولا إلى وضعية السياسة الجبائية منذ الاستقلال إلى ما قبل الإصلاحات.

1-2-1 السياسة الضريبية قبل الإصلاحات

لم يكن النظام الضريبي المتبع قبل 1992 ذو فعالية تذكر بالنظر إلى الاهتمام الضئيل الذي كانت توليه السلطات للجباية العادية، وهذا راجع إلى اعتماد الجزائر على الإيرادات الكبيرة التي كانت تدرها الجباية البترولية لميزانية الدولة، إلا أنه وبالنظر إلى الظروف الصعبة التي مر بها الاقتصاد الجزائري، واستجابة للتحويلات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد العالمي توجب إعطاء أهمية أكبر للجباية العادية، وهو ما أدى إلى إجراء إصلاحات عميقة على النظام الضريبي الجزائري، وفيما يلي سوف نذكر أهم ما ميز هذا النظام قبل الإصلاح وجعل المشرع يقف على ضرورة إصلاحه.

- تعقد النظام الضريبي: تميز النظام الضريبي قبل التسعينات بالتعقيد والثقل لذلك أصبح نظام ضريبي صعب التحكم في تسييره ومكلف للغاية حيث تميز بزيادة في الضرائب والرسوم المتميزة بمعدلات مختلفة¹.

- عدم استقرار التشريع الجبائي: منذ الاستقلال شهد التشريع الجبائي تعديلات عديدة تظهر من خلال القوانين المالية السنوية والتكميلية، وهو ما كان وراء التعديلات الكثيرة في معدلات الضرائب وخلق ضرائب جديدة وإلغاء أخرى.

- ضعف النظام الضريبي على التحفيز: تمثلت القيود المفروضة على الاستثمار الوطني الخاص والحساسية الشديدة اتجاه الاستثمارات الأجنبية والقيود المفروضة على الواردات نتيجة احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

- اختلال هيكل الإيرادات الضريبية: وهذا بهيمنة الضرائب غير المباشرة بسبب سهولة جبايتها قلة الغش فيها على عكس الضرائب المباشرة المتضمنة في أسعار السلع والخدمات، بالإضافة إلى ضعف الكفاءة الإدارية على مستوى الإدارة الجبائية.

- الاعتماد على الجباية الخارجية: حيث تمثل الجزء الأكبر من حصيلة الضرائب غير المباشرة بفضل الرسوم الجمركية التي تفرض على التجارة الخارجية بهدف حماية المنتج الوطني من المنافسة الأجنبية.

¹ Youcef Deboub : "Le nouveau mécanisme économique en Algérie" OPU, 1985, P 109.

-ارتفاع الضغط الجبائي: وهذا نتيجة لتعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها، هذا الضغط قدر سنة 1986 محسوبا على أساس كل الاقطاعات الضريبية بمعدل 45.6% و 46% سنة 1987 مما يعنى الثقل الكبير للاقطاعات الضريبية¹.

1-2-2 السياسة الضريبية بعد الإصلاحات

نظرا للعراقيل المذكورة آنفا شرعت الحكومة منذ عام 1992 في إعادة تنظيم الإدارة الضريبية بغية تحقيق نمو اقتصادي عن طريق ترقية الاد خار وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي، مع تخفيض الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات، وخلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات، إعادة توزيع المداخل بشكل عادل والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة، إضافة إلى تحسين شفافية النظام الضريبي وتبسيط إجراءاته ومكوناته بشكل يسهل التحكم فيه².

ومن بين الإصلاحات الضريبية التقنية التي قامت بها الدولة نذكر على سبيل المثال لا على سبيل الحصر إنشاء ضرائب جديدة وهي: IRG، IBS، TVA سنة 1991، إنشاء الرسم على النشاط المهني TAP في عام 1996، وأيضا عدة تدابير أخرى الهدف منها هو توسيع الوعاء الجبائي ومكافحة الغش الضريبي على غرار قانون المالية لسنة 2001.

أما على مستوى الإصلاحات الإجرائية (الإدارية) فتم على الصعيد المركزي إنشاء 06 مديريات، وعلى الصعيد الولائي أنشأت المديريات الولائية وصنفت إلى أربعة مجموعات وهذا بموجب مرسوم تنفيذي رقم 91/60 المؤرخ في 1991/02/23 كما تم أيضا إدخال نظام التقييم الجبائي بإنشاء بطاقة مركزية (بطاقة جبائية) ومواصلة تكوين الإطارات، إضافة إلى إنشاء مديرية المؤسسات الكبرى (DGE) ومركز الضرائب (CDI) والمفتشات الجوارية.

1-2-2 تقييم أداء الإصلاحات الضريبية: يمكن إجراء هذا التقييم وفقا للمعايير التالية:

- تقييم المردودية من خلال الحصيلة: يمكن عرض تطور الجبائية العادية والجبائية البترولية من خلال الجدول الموالي:

¹ la reforme fiscale en Algérie, contribution à la réflexion, rapport de F.M.I, 1988, P 6.

² عبد المجيد قدي، النظام الجبائي وتحديات الألفية الثالثة، مقال مقدم في ملتقى الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية، 21.22 ماي 2002.

المجدول رقم (01): تطور الجباية العادية والجباية البترولية كنسبة من الجباية الإجمالية خلال الفترة 1970-2008
الوحدة: %

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
الجباية البترولية نسبة إلى الجباية الإجمالية	25	28	39	41	63	58	57	58	49	59
الجباية العادية نسبة إلى الجباية الإجمالية	75	72	61	59	37	42	43	42	51	41
السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الجباية البترولية نسبة إلى الجباية الإجمالية	65	66	60	50	48	50	29	26	29	41
الجباية العادية نسبة إلى الجباية الإجمالية	35	34	40	50	52	50	71	74	71	59
السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الجباية البترولية نسبة إلى الجباية الإجمالية	64	60	56	58	63	64	53	64	66	65
الجباية العادية نسبة إلى الجباية الإجمالية	36	40	44	42	37	36	47	36	34	35
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008			
الجباية البترولية نسبة إلى الجباية الإجمالية	65	60	59	57	55	55	63			
الجباية العادية نسبة إلى الجباية الإجمالية	35	40	41	43	45	45	37			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات والمديرية العامة للضرائب

باستقراء المجدول رقم (01) يتضح مدى أهمية الجباية البترولية كمورد من موارد الدولة، حيث تراوحت مساهمتها في مجموع المداخل الجبائية ما بين 50% و66% خلال الفترة 1974-2008 ما عدا الفترة 1986-1989 فقد كانت مساهمتها ما بين 26% و41% من مجموع الإيرادات الجبائية بسبب انهار أسعار البترول. وبالمقابل فإن مساهمة الجباية العادية إلى مجموع المداخل الجبائية تعد ضعيفة

بالمقارنة مع الجباية البترولية حيث تراوحت نسبتهما ما بين 59% و74% في الفترة 1986-1989 و34% و48% في الفترة 1990-2008، ورغم الارتفاع المستمر في حصيلتها والإصلاحات المتبعة، إلا أنها لم تتمكن من إحلال محل الجباية البترولية ولا حتى إحداث التوازن بينهما.

يتبين مما سبق أن مجموع الإيرادات الجبائية حساسة للتغيرات التي تشهدها أسعار المحروقات، وهذا ما يجعل الموازنة العامة عرضة للصدمات الخارجية نتيجة تقلب أسعار البترول بالإضافة إلى عدم استقرار الدولار الأمريكي المستخدم كأداة تسوية في المعاملات، ولتفادي هذا الوضع قامت الحكومة بإنشاء صندوق ضبط الموارد بموجب القانون التكميلي لسنة 2000 يعمل على استقرار الموازنة العامة لدولة، وتجنبها الصدمات الخارجية ومن بين مهامه تغطية العجز الناتج بين الجباية البترولية وتقديرات قانون المالية.

- تقييم المردودية من خلال الضغط الضريبي¹: يعد الضغط الضريبي مؤشرا على مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث أنه يبحث عن الإمكانيات المتاحة للاقطاعات الضريبية لتحقيق أكبر حصة ممكنة دون إحداث ضرر بالاقتصاد الوطني، ولقد حدد الأسترالي Colin Clark مستوى الضغط الضريبي النموذجي بـ 25%، إلا أن هذا المعدل يتعلق باقتصاديات الدول المتقدمة فقط وهو يقل عن هذا المعدل في الدول النامية.

الجدول رقم (02): تطور الضغط الضريبي في الجزائر خلال الفترة 1970-2008
الوحدة: %

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
ض.ض خارج المحروقات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ض.ض للجباية العادية	0,17	0,17	0,17	0,17	0,14	0,16	0,14	0,15	0,17	0,14
ض.ض للجباية البترولية	0,06	0,07	0,11	0,12	0,24	0,22	0,19	0,21	0,17	0,21
ض.ض الإجمالي	0,23	0,24	0,28	0,29	0,39	0,38	0,34	0,36	0,34	0,35
السنوات	1980	1981	1982	1988	1983	1984	1985	1986	1987	1988
ض.ض خارج المحروقات	0,19	0,20	0,19	0,20	0,22	0,24	0,21	0,21	0,22	0,20

¹ لقد تم حساب مختلف أشكال الضغط الضريبي كما يلي: الضغط الضريبي خارج المحروقات = الجباية العادية/الناتج المحلي الخام خارج المحروقات، الضغط الضريبي للجباية العادية = الجباية العادية/الناتج المحلي الخام، الضغط الضريبي للجباية البترولية = الجباية البترولية/الناتج المحلي الخام، الضغط الضريبي الإجمالي = (الجباية العادية + الجباية البترولية)/الناتج المحلي الخام.

0,17	0,19	0,18	0,16	0,18	0,16	0,17	0,13	0,13	0,13	ض.ض. للجباية العادية
0,07	0,07	0,07	0,16	0,17	0,16	0,07	0,20	0,27	0,23	ض.ض. للجباية البترولية
0,24	0,25	0,25	0,32	0,34	0,32	0,24	0,33	0,40	0,36	ض.ض. الإجمالي
1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	السنوات
15,29	16,45	16,22	16,37	15,42	13,07	13,36	13,35	16,74	0,19	ض.ض. خارج المحروقات
11,65	11,29	11,31	12,07	11,94	10,21	10,13	9,59	12,83	0,15	ض.ض. للجباية العادية
13,37	20,31	19,29	16,76	14,93	15,06	18,03	18,73	13,74	0,11	ض.ض. للجباية البترولية
25,02	31,6	30,6	28,83	26,87	25,27	28,16	28,32	26,57	0,26	ض.ض. الإجمالي
2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	السنوات
16,46	15,03	16,28	16,03	15,82	16,82	16,32	15,99	15,14	13,62	ض.ض. خارج المحروقات
8,93	8,36	8,76	8,79	9,82	10,72	10,9	10,51	9,04	9,72	ض.ض. للجباية العادية
15,53	10,34	10,76	11,88	14,01	15,91	20,26	19,89	17,46	17,29	ض.ض. للجباية البترولية
24,64	18,7	19,52	20,67	23,83	26,63	31,16	30,4	26,5	27,01	ض.ض. الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات والمديرية العامة للضرائب.

نلاحظ من خلال الجدول أن مستوى الضغط الضريبي الإجمالي يتراوح بين 18.70% في سنة 2007 و 40% سنة 1981، والفترة التي شهدت أعلى مستوى للضغط الضريبي الإجمالي هي الفترة 1985-1974 بنسب تتراوح بين 32% و 40%، وهو ما يفسر بارتفاع كل من مستوى الدخل الوطني والدخل الفردي وكفاءة الإدارة الضريبية، وهذا مناقض تماماً لما فسرناه من قبل عند تعرضنا لهذه النقاط، وهذا ما يؤيده مساهمة الجباية البترولية من خلال الضغط الضريبي للجباية البترولية، حيث أنها تمثل الجزء الأكبر ابتداءً من 1974 إلى 2008 ما عدا سنوات 1986-1989، وبهذا الشكل تكون هذه المعدلات مظلمة، ومن هنا يكون اعتماد الضغط الضريبي للجباية العادية منسوبة إلى الناتج المحلي الخام خارج المحروقات أكثر دلاً ولا وتعبيراً.

وعليه نلاحظ أن الضغط الضريبي للجباية العادية منسوبة إلى الناتج المحلي الخام خارج المحروقات في فترة الثمانينيات كان مقبولا بالنسبة لدول الجوار وبعيداً بالنسبة للمدول المتقدمة، أما الفترة 1990-2008 فسجلنا نسب بين 13.07% و 16.82%،

- وتؤثر ضعف معدلات الضغط الضريبي في الجزائر على ضعف الإدارة الضريبية في إيجاد أوعية ضريبية ملائمة ذات مردودية، وهذا يرجع للأسباب التالية:
- المساهمة الضئيلة للقطاعات خارج المحروقات في الناتج المحلي الخام مما انعكس سلبا على الجباية العادية.
 - ضعف الاقطاعات الضريبية نتيجة انخفاض الدخل الفردي وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي.
 - ارتفاع التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية مما انعكس على القيمة الحقيقية لحصيلة الضرائب.
 - انتشار البطالة والتي تعمل على الحد من قدرة الدولة على فرض ضرائب على فئة كبيرة من أفراد المجتمع.
 - تقييم المردودية من خلال المرونة الضريبية¹: إذا كانت هذه المرونة أكبر من الواحد فنقول أن الضريبة مرنة .
- الجدول رقم (03): تطور المرونة الضريبية خلال الفترة 1970-2008.

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
المرونة الضريبية الشاملة	-	2,73	1,86	1,33	1,89	0,78	0,38	1,42	0,65	1,2
المرونة الضريبية للجباية العادية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
المرونة الضريبية الشاملة	1,1	1,81	-1,13	0,62	1,66	0,31	- 12,42	1,14	0,4	1,58
المرونة الضريبية للجباية العادية	-	1,3	0,7	2,13	1,61	0,003	0,87	2,6	-0,02	0,63
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
المرونة الضريبية الشاملة	1,08	1,19	0,97	-0,06	1,3	1,3	1,28	1,34	- 10,71	1,63
المرونة الضريبية للجباية العادية	0,43	0,35	1,01	0,82	1,96	1,27	0,94	1,23	0,38	-0,63

¹ لقد تم حساب مختلف المرونات الضريبية كما يلي: المرونة الضريبية الشاملة = التغير النسبي في المداخل الجبائية (العادية + البترولية) / التغير النسبي في الناتج المحلي الخام ، المرونة الضريبية للجباية العادية = التغير النسبي في الجباية العادية / التغير النسبي في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المرونة الضريبية الشاملة	0,91	7	1,38	-0,05	0,28	0,29	0,5	0,56	3,08
المرونة الضريبية للجباية العادية	2,79	1,5	1,25	1,31	0,51	1,17	1,16	0,38	-

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات والمديرية العامة للضرائب.

نلاحظ أن المرونة الضريبية الشاملة سجلت نسبة أكبر من الواحد في أغلب السنوات، وما يؤكد أن الضرائب مرنة في هذه السنوات، بمعنى أن الزيادة في الناتج المحلي الخام بمقدار 100 دج سيؤدي إلى زيادة في الإيرادات الضريبية بـ 700 دج سنة 2001 وهي أكبر مرونة تسجل خلال فترة الدراسة، بينما عرفت المرونة الضريبية الشاملة أعلى نسبة سالبة لها سنتي 1986 و 1998 بسبب انخفاض أسعار البترول.

أما على مستوى المرونة الضريبية للجباية العادية فنلاحظ أن أغلب السنوات لم تكن مرنة، وهو ما يفسر أن نمو الإيرادات الضريبية لم تكن بمستوى نمو ثروات الدخل في الجزائر، وهذا راجع بشكل أساسي إلى الإعفاءات الضريبية الممنوحة لأوعية ضريبية هامة إضافة إلى التهرب الضريبي، وضعف كفاءة الجهاز الضريبي في الجزائر.

2- تطور السياسة الإنفاقية في الجزائر

2-1 هيكل (أنواع) النفقات العامة في الجزائر

يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة في الجزائر إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز (الاستثمار) وقروض التسيير¹

2-1-1 نفقات التسيير: هي الأموال المخصصة لتغطية الأعباء المادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية، وهي نفقات تتكرر بصفة دورية في ميزانية الدولة وترد في الجدول (ب) منها على أساس تصنيف إداري، وتوزع هذه النفقات حسب الدوائر في الميزانية العامة².

2-1-2 نفقات التجهيز: تتميز هذه النفقات بطابع الاستثمار الذي يتولد عنه زيادة ثروة البلاد، ويتم توزيع هذه النفقات وفق الخطة الإنمائية السنوية للدولة على

¹ الجريدة الرسمية، المادة 23 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بالقوانين المالية.

² الجريدة الرسمية، المادة 24 من القانون رقم 17/84، مرجع سابق.

مختلف القطاعات¹، وترد هذه النفقات في الجدول (ج) من ميزانية الدولة لكل سنة ، ولا تتمتع بطابعها التكراري، لأنها تعكس المخطط التنموي الذي تبنته الحكومة والسياسة الاقتصادية.

2-2 تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008

عادة ما يتم قياس حجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي عن طريق إيجاد نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الخام، والجدول أدناه يبين لنا أن هذه النسبة في الجزائر كانت مرتفعة جدا في فترة السبعينيات، وبدرجة أقل في فترة الثمانينيات وهو ما يفسر بالنفقات الضخمة التي كانت تنفق في إطار المخططات.

الجدول رقم (04): تطور هيكل النفقات العامة خلال الفترة 1970-2008

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
النفقات العامة / PIB	0,99	0,96	0,89	0,77	0,45	0,52	0,43	0,42	0,35	0,28
نفقات التسيير/ النفقات العامة	0,72	0,68	0,65	0,63	0,70	0,72	0,65	0,60	0,58	0,60
نفقات التجهيز/ النفقات العامة	0,28	0,32	0,35	0,37	0,30	0,28	0,35	0,40	0,42	0,40
السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
النفقات العامة / PIB	0,23	0,25	0,30	0,30	0,28	0,26	0,24	0,22	0,26	0,24
نفقات التسيير/ النفقات العامة	0,61	0,59	0,52	0,52	0,55	0,55	0,60	0,61	0,64	0,64
نفقات التجهيز/ النفقات العامة	0,39	0,41	0,48	0,48	0,45	0,45	0,40	0,39	0,36	0,36
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
النفقات العامة / PIB	0,27	0,28	0,37	0,42	0,41	0,37	0,33	0,34	0,36	0,34
نفقات التسيير/ النفقات العامة	0,62	0,64	0,62	0,60	0,58	0,60	0,64	0,70	0,74	0,74
نفقات التجهيز/ النفقات العامة	0,38	0,36	0,38	0,40	0,42	0,40	0,36	0,30	0,26	0,26
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008		
النفقات العامة / PIB	0,35	0,34	0,33	0,30	0,28	0,30	0,34	0,38		
نفقات التسيير/ النفقات العامة	0,71	0,67	0,67	0,67	0,59	0,57	0,51	0,55		
نفقات التجهيز/ النفقات العامة	0,29	0,33	0,33	0,33	0,41	0,43	0,49	0,45		

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية.

¹ الجريدة الرسمية، المادة 35 من القانون رقم 17/84 ، مرجع سابق.

أما خلال الفترة 1990-2008 فتراوحت هذه النسبة ما بين 27% و 38% وهي نسبة مرتفعة نسبيا، وتشير إلى الدور الرئيسي الذي لازالت تمارسه الدولة في المجال الاقتصادي رغم الإصلاحات المطبقة في التسعينات.

كما نلاحظ هيمنة نفقات التسيير على نفقات التجهيز، ويرجع ذلك لاجتماع الحكومة خلال فترة التسعينات لخيار تقليص نفقات التجهيز بغية استعادة التوازنات المالية¹، وقد نجم ارتفاع النمو في نفقات التسيير أساسا عن ارتفاع أعباء الأجور والتحويلات الاجتماعية وأعباء الدين العام²، وأيضا واردات أخرى كالمواد الغذائية والأدوية، إضافة إلى ارتفاع الإعانات المقدمة للهيئات سيما للصندوق الوطني للسكن³. وفي المقابل شهدت نفقات التجهيز ارتفاع طرديا وفي بعض الأحيان متذبذب، ويفسر التطور الإيجابي بإتباع الحكومة لسياسة اقتصادية جديدة اعتمدت على التوسع في حجم الإنفاق الحكومي الموجه خصوصا للاستثمار (ابتداء من سنة 2001) والارتفاع المستمر لأسعار المحروقات، كما يرجع التذبذب إلى ذلك قلة الموارد الضرورية نتيجة التقلبات التي شهدتها أسعار المحروقات⁴.

2-3 النفقات الاسمية والحقيقة في الجزائر

إن تزايد النفقات العامة قد يكون ظاهريا فقط، أي زيادة النفقات العامة دون أن يقابلها تحسن في مستوى الخدمات المقدمة، ومن بين هذه الأسباب نجد التضخم، لذا يجدر بنا معرفة الزيادة في النفقات الحقيقية⁵ والتي يمكن عرضها في الجدول الآتي:

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001.

² حيث وصل سنة 1999 إلى 126.4 مليار دينار أي ما يعادل 80.6 من الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة -حسب تقرير بنك الجزائر 2001

³ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2003. ص 112، 113.

⁴ حيث وصل سنة 1999 إلى 12.9 دولار أمريكي.

⁵ لقد تم حساب النفقات الحقيقية كما يلي: النفقات الحقيقية = (النفقات الاسمية/المستوى العام للأسعار)* 100 .

الجدول رقم (05): تطور النفقات الاسمية والحقيقية خلال الفترة 1970-2008

الوحدة: 10^3 دج

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
النفقات الاسمية	109,9	107,3	116,5	107,0	99,1	115,7	107,2	108,8	96,6	83,1
النفقات الحقيقية	30,4	34,8	40,3	39,8	29,6	32,8	37,0	43,5	40,2	33,3
السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
النفقات الاسمية	79,1	88,8	109,7	118,3	113,3	107,4	89,1	80,2	97,5	102,9
النفقات الحقيقية	30,9	36,1	52,2	56,4	51,1	48,6	35,6	31,0	35,4	36,6
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
النفقات الاسمية	148,2	240,4	396,7	503,6	613,5	734,9	848,6	946,2	1022,7	1098,6
النفقات الحقيقية	125,7	162,0	203,0	213,9	201,9	186,3	181,3	191,2	196,9	206,0
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	
النفقات الاسمية	1199,8	1471,7	1540,9	1730,9	1859,9	2105,1	2543,4	3194,9	4188,4	
النفقات الحقيقية	224,3	263,9	272,5	298,4	309,6	344,8	406,2	493,0	618,8	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية

نلاحظ من خلال الجدول أن النفقات العامة الاسمية في تزايد مستمر، وبوتيرة أسرع من النفقات العامة الحقيقية، كما أنها تتاقصت في سنوات 1994-1996 وذلك لارتفاع نمو معدل التضخم، وهذا ما يثبت بأن زيادة قيمة النفقات العامة يمكن أن تكون ظاهرة فقط، وذلك لارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم).

ثالثا: قياس أثر الاقطاع الضريبي والانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1970-2008)

1- متغيرات الدراسة: بالنسبة لمتغيرات النموذج فقد استعملنا القيم الحقيقية (déflateur GDP base 2000) وفي شكل اللوغاريتم قصد تقليص تباين هذه السلاسل وتخفيض أثر المشاهدات الشاذة، وقد رمزنا لمتغيرات بالرموز التالية:

IPib: لوغاريتم الناتج المحلي الخام، IPetr: لوغاريتم الجباية البترولية، IOrd: لوغاريتم الجباية العادية،

IEqui: لوغاريتم نفقات التجهيز، IFonc: لوغاريتم نفقات التسيير.

2- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.

قبل دراسة أي نموذج قياسي، أو أي علاقة سواء كانت في المدى الطويل

القصير، فإنه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية (المتغيرات) المستعملة في التقدير لتجنب ما يسمى بالتقدير المزيف ¹ *la régression fallacieuse*.

ومن خلال ملاحظتنا لـ *correlogram* لمختلف السلاسل، تظهر لنا دوال الارتباط الذاتي الجزئية (FPAC) ودوال الارتباط الذاتي البسيطة (FAC) تخرج عن مجال الثقة حتى لتأخيرات معتبرة وبالتالي هذه السلاسل غير مستقرة، والطريقة المناسبة لجعلها مستقرة هي طريقة الفروقات.

سنعمد إلى دراسة استقرارية سلسلة واحدة ولتكن *LPIB* بعد إجراء الفروق عليها من الدرجة الأولى لتصبح *DLPIB*، ثم نتبع نفس المنهجية على باقي السلاسل، في بادئ الأمر نقوم بتحديد درجة التأخير *P* لمعرفة نوع الاختبار المطبق، والتي لها أقل قيمة عند المعيارين *AIC* و *Sc* وهذا بالاعتماد على النماذج من 1 إلى 6 مع الأخذ أيضاً بمبدأ التقليل (*Parcimonie*) ²، وبلاستعانة ببرنامج *Eviews* تحصلنا على $P=0$ ، ونتائج اختبار *DF* على السلسلة *DLPIB* موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): نتائج تطبيق اختبار *DF* على السلسلة *DLPIB*

التموذج	مكونات النموذج	T_{Cal}	$T_{tabulé}$
النموذج الثالث	الاتجاه العام (b)	-2.759	2.79
	الثابت (C)	5.401	3.11
	الجذر الأحادي (ϕ)	-9.585	-3.534
النموذج الثاني	الثابت (C)	5.367	2.54
	الجذر الأحادي (ϕ)	-8.494	-2.942

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على برنامج *Eviews*

من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ أن:

- القيمة المجدولة لمركبة الاتجاه العام (b) في السلسلة *DLPIB* أكبر من القيمة المحسوبة عند $\alpha = 5\%$ ، وبالتالي نقبل فرضية العدم ($b = 0$)، أي عدم وجود مركبة الاتجاه العام، أما فيما يخص وجود الثابت في السلسلة *DLPIB*، فإن القيمة المجدولة

¹ يعني أنه يعطي نتائج جيدة من حيث معنوية المعالم (ستودنت وفيشر) وأيضاً معامل التحديد (R^2)، لكن لا يعطي المعنى الحقيقي للعالم المقدرة ويظهر ذلك في قيمة $DW < R^2$.

² يعني أنه عندما نزيد اختيار نموذج اقتصادي نأخذ النموذج الذي لديه أقل عدد المعلمات المقدرة (أو درجة الحرية أكبر).

أصغر من القيمة المحسوبة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ ، وبالتالي نرفض فرضية العدم (c) $(=0)$ ، ونقبل وجود الثابت في السلسلة، وفيما يخص وجود الجذر الوحدوي نلاحظ أن $T_{\hat{\rho}} < T_{tabulé}$ عند المعنوية $\alpha = 5\%$ ، ومنه نرفض فرضية العدم $(\varphi=1)$ أي عدم وجود الجذر الوحدوي، وعليه نستنتج أن السلسلة مستقرة مع وجود الثابت، وتدرجنا من النموذج الثالث إلى النموذج الثاني على أساس الإستراتيجية المبسطة لاختبار الجذر الوحدوي لـ DF^1 ، وبالنسبة للسلاسل الزمنية المتبقية فلخصناها في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): نتائج اختبار ديكي فولر DF وديكي فولر المدعم DFA مختلف السلاسل الزمنية

السلسلة الزمنية	نتائج الاختبار	السلسلة الزمنية	نتائج الاختبار
$DLPB$	مستقرة مع الثابت	$DLPETR$	مستقرة بدون ثابت
$DLEQUI$	مستقرة مع الثابت	$DLORD$	مستقرة مع الثابت
$DLFONC$	مستقرة مع الثابت		

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج *Eviews*

ومن هذه النتائج يمكننا استنتاج أن كل السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى أي $I(1)$.

3- اختبار علاقة التكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ

بعد جعل السلاسل مستقرة بإجراء الفروق عليها من الدرجة الأولى نستنتج إمكانية وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات في المدى الطويل، لذا سنقوم باختبار جوهانسن، لكن قبل ذلك يجب تحديد فترة الإبطاء المثلى في نموذج $VAR(P)$ ، وباستخدام معياري *Akaike* و *Schwarz* وجدنا أن درجة التأخير المثلى حسب هذا المبدأ هي $P=1$ ، أي تجري الاختبار على نموذج $VAR(1)$ ، وتم اختيار الحالة: غياب اتجاه عام خطي في السلاسل ووجود الثابت في علاقة التكامل المشترك، وكانت نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

¹ للزيد من المعلومات أنظر:

Régis bourbounnais, Econométrie, 6^{eme} Edition ,Dunod. Paris 2005,P 234

المجدول رقم (08): نتائج اختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسن-جسلس (Johanson-Juslius)

إحصائية اختبار القيمة العظمى		إحصائية اختبار الأثر		الفرضية البديلة	فرضية العدم
القيمة الحرجة %5	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة %5	القيمة المحسوبة		
33.87687	69.24935	69.81889	144.8313	$r > 0$	$r = 0$
27.58434	19.72082	47.85613	45.58191	$r > 1$	$r = 1$
21.13162	13.86985	29.79707	25.86109	$r > 2$	$r = 2$
14.26460	11.07080	15.49471	11.99123	$r > 3$	$r = 3$
3.841466	0.920433	3.841466	0.920433	$r > 4$	$r = 4$

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج EvIEWS

ومن خلال اختبار الأثر واختبار القيمة العظمى نقبل الفرضية البديلة $r > 0$ عند القيمة الحرجة 5% لأن إحصائية Johanson للاختبارين هي: (144.8313) و (69.24935) أكبر من القيمة الحرجة لها (69.81889) و (33.87687)، ونقبل فرضية العدم $r = 1$ عند القيمة الحرجة 5%، وعليه، فإنه توجد علاقة تكامل مشترك واحدة في النموذج.

4- تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM

1-4 في الأجل الطويل

$$LPIB = -4.27 + 0.67 LPETR + 4.15 LORD + 0.49 LEQUI - 4.26 LFONC$$

(-3.64) (-5.82) (-1.72) (7.32)

نلاحظ أن النموذج مقبول إحصائيا لأن جميع القيم الإحصائية أكبر من القيمة الحرجة (2.02) عند مستوى معنوية 5% ما عدا إحصائية ستيودنت (t) لمتغيرة LEQUI فإنها غير معنوية، أما من الناحية الاقتصادية فإن جميع المرونات جاءت متوقعة (إشارة موجبة) ما عدا مرونة LFONC (إشارة سالبة)، فمثلا زيادة الجباية البترولية بـ 10% يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الخام بـ 6.7% في المدى الطويل، أما بخصوص الثابت فقد كانت إشارته بالسالب (-4.15) مما يدل على وجود عوامل أخرى تؤثر سلبا على الناتج المحلي الخام.

2-4 في الأجل القصير

يمكن كتابة معادلة المعاملات الديناميكية القصيرة الأجل للناتج المحلي الخام على النحو التالي:

$$Y_t = 0.33 DLORD_{t-1} + 0.15 DLEQUI_{t-1} - 0.14 DLFONC_{t-1} + 0.09$$

(-1.86) (1.41) (-0.79) (3.75)

نلاحظ من خلال المعادلة أعلاه معنوية سرعة تصحيح الخطأ عند مستوى معنوية 5% مع الإشارة السالبة، مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل للنموذج وعلى صحة تمثيل نموذج $VECM$ ، كما يشير معامل تصحيح الخطأ (-0.08) إلى أن 8% من عدم التوازن في الناتج المحلي الخام يتم تصحيحه في السنة، وبعبارة أخرى فإن نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل قدرها 12.5 سنة (0.08/1) باتجاه قيمته التوازنية بعد أثر كل صدمة في النموذج، كما نلاحظ أن القيم الإحصائية لجميع المتغيرات غير معنوية عند مستوى معنوية 5% لأنها أقل من القيمة الحرجة (2.02)، ما عدا الثابت فهو معنوي، أيضا تدل قيمة F على المعنوية الإجمالية للنموذج ($F_T = 2.61 > F_C = 2.618$)، وتبين قيمة $R^2 = 0.34$ ضعف القوة التفسيرية للنموذج لكن لا يعتمد عليها كثيرا وذلك لا استخدامنا المتغيرات بعد أخذ الفروق الأولى لها¹.

أما بالنسبة للمرونة فنلاحظ أن مرونة كل من نفقات التسيير والجباية العادية لم تكن متوقعة وجاءت بإشارات مخالفة (إشارة سالبة) لافتراضات النظرية الاقتصادية، حيث يفترض أن نفقات التسيير تدخل في تنمية وتطوير رأس المال البشري الذي يساهم بدوره في زيادة النمو وليس العكس، في حين نجد أن باقي المرونة جاءت بإشارات متوقعة (إشارة موجبة)، فمثلا نفقات التجهيز (نفقات الاستثمار) توجه إلى قطاعات إنتاجية والتي بدورها تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة نفقات التجهيز بـ 10% سيؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الخام بـ 1.5% في الفترة الموالية.

¹ مولود حشمان، تقنيات ونماذج التنبؤ قصير المدى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2002، ص58.

الخلاصة:

من خلال دراستنا للسياسة الجبائية والإنفاقية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008 اتضح لنا أن السياسة الإنفاقية تميزت بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته من سنة لأخرى طول فترة الدراسة نظرا لتوسع نشاط الدولة، غير أن هذا الارتفاع كان ظاهريا فقط (ماعد السنين الأخيرة) لارتباطه بارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم)، وقد مثلت نفقات التسيير خلال الفترة حوالي 65% كمتوسط عام بينما مثلت نفقات التجهيز حوالي 35% من النفقات العامة.

أما الإيرادات الضريبية فقد عرفت تزايد متواصل خلال فترة الدراسة التي اعتمدت بدرجة كبيرة على الجباية البترولية حيث مثلت نسبة أكبر من 64% طوال سنوات الدراسة، إضافة إلى انخفاض مستوى الضغط الضريبي خارج المحروقات وهو مؤشر يدل على ضعف النظام الضريبي كنتيجة لضعف الناتج المحلي الخام خارج المحروقات، وهو ما يؤكد ضعف المرونة الضريبية للجباية العادية لأغلب فترات الدراسة، ولهذا أصبح الاقتصاد الوطني عرضة للتغيرات الخارجية وخاصة المتعلقة بأسعار النفط، كما أن معدل نمو الإيرادات الضريبية لم يصاحبه معدل نمو مكافئ للنفقات العامة مما تسبب في عجز الميزانية لأغلب فترات الدراسة،

وبغرض إعطاء بعد كمي لأثر السياسة الجبائية والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي طبقنا أدوات القياس الاقتصادي باستخدام نموذج VECM، وتوصلنا إلى وجود تأثير للجباية البترولية أكبر من تأثير نفقات التجهيز على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، أما في الأجل القصير فإن تأثير نفقات التجهيز أكبر من الجباية البترولية على النمو الاقتصادي، كما لا يوجد تأثير الجباية العادية ونفقات التسيير على النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجلين البعيد والقصير على حد سواء.

المراجع:

أولا: الكتب

- 1- عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، مقدمة في الاقتصاد العام، المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر 1998.
- 2- المرسي السيد الحجازي، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، سوريا 2001.
- 3- حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. 2005.
- 4- صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. 1988.
- 5- مولود حشمان، تقنيات ونماذج التنبؤ قصير المدى، ديوان المطبوعات الجامعية،

6- Youcef Deboub , Le nouveau mécanisme économique en Algérie, OPU, Algerie 1985.

7- Régis bourbounnais , Econométrie, 6^{eme} Edition ,Dunod. Paris 2005.

ثانيا: المقالات والتقارير

1- عبد المجيد قدي ، النظام الجبائي وتحديات الألفية الثالثة، مقال مقدم في ملتقى الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية، 21.22 ماي. 2002.

2- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة. 2001.

3- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي لسنة. 2003.

4- la reforme fiscale en Algérie, contribution à la réflexion, rapport de F.M.I, 1988.

ثالثا: القوانين

1- القانون رقم 17/84 المتعلق بقوانين المالية الصادر في 7 جويلية 1984.

رابعا: الأطروحات

2- ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر. 2002.

3- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر. 2005.